الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
--*

10 جانفي 2013

الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقة مع المجلس الوطني التأسيسي

03/840

جـــدول وثائـــق موجهـــة
إلـــى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

العـدد الرتبـي	بيـان محتويـات الوثائـق	عـدد الوثائق	الملاحظـات
	- رسالة إحالة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي ممضاة من قبل السيد رئيس الحكومة. - مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة بتونس في 16 نوفمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد (Turk Eximbank) للمساهمة في تمويل اقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي وانجاز مشاريع ذات اولوية في القطاعين العام والخاص. - شرح الأسباب. - نسخة من اتفاقية القرض.		للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع الإشارة أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

2013/06
الواردات عـــــدد
10 جانفي 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

تونس، في 09 جانفي 2013

عبد الرزاق كيلاني
الوزير لدى رئيس الحكومة
المكلف بالعلاقات مع المجلس
الوطني التأسيسي

الجمهورية التونسية

رئاسة الحكومة

الحمد لله وحده
قصر الحكومة بالقصبة
تونس في
9 - جانفي 2013

من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلكم طي هذا مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 16 نوفمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد (Turk Eximbank) للمساهمة في تمويل اقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي وإنجاز مشاريع ذات أولوية في القطاعين العام والخاص.

فالرجاء منكم التفضّل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

حمادي الجبالي

2013/06
الواردات عـــــــدد
10 جانفي 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013 / 06

الواردات عـــــــــدد
10 جانفي 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013 / 06

مشـــروع قانـون

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 16 نوفمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد (Turk Eximbank) للمساهمة في تمويل اقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي وإنجاز مشاريع ذات أولوية في القطاعين العام والخاص.

فصل وحيد :

تمت المصادقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس في 16 نوفمبر 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك التركي للتوريد والتصدير (Turk Eximbank) بمبلغ مائتي مليون (200.000.000) دولار أمريكي للمساهمة في تمويل اقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي وإنجاز مشاريع ذات أولوية في القطاعين العام والخاص.

2013/06
الواردات عـــــــــدد
10 جانفي 2013
المجلس الوطني التأسيسي
مكتب الضبط المركزي

2013/06

شـــــــرح الأسباب

مشروع قانون
يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة مع البنك التركي للتصدير والتوريد

تم بتاريخ 16 نوفمبر 2012 ابرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك التركي للتصدير والتوريد (Turk Eximbank) للمساهمة في تمويل اقتناء معدات وتجهيزات تركية ومشاريع ذات أولوية في البنية الأساسية بمبلغ قيمته مائتي مليون (200.000.000) دولار أمريكي أي ما يعادل 320 مليون دينارا تونسيا.

1. موضوع القرض :

يعد هذا القرض خط تمويل يمكن من توفير تمويلات لاقتناء تجهيزات ومعدات ذات منشأ تركي وتمويل مشاريع ذات أولوية في القطاع العمومي والقطاع الخاص ويشترط ان يتم الانجاز من قبل شركة تركية.

وتشتمل هذه الاتفاقية الاطارية على صنفين من التمويل :

- الصنف الأول يخص تمويل اقتناء معدات وتجهيزات ذات منشأ تركي حيث يمول البنك التركي 85 % من مبلغ العقود المبرمة فيما يمول الجانب التونسي القيمة المتبقية أي 15 % من هذه العقود.
- الصنف الثاني يهم تمويل مشاريع ذات أولوية خاصة في البنية الأساسية والسكن الاجتماعي والصحة والطاقة حيث يمول البنك التركي 85 % من كلفة التجهيزات والخدمات ذات المنشأ التركي فيما يمول الجانب التونسي القيمة المتبقية أي 15 %.

في إطار هذا التمويل يشترط على الشركات التركية التي تنوي انجاز مثل هذه المشاريع في تونس أن تتحصل على الموافقة المسبقة من الجهة المقرضة للانتفاع من خط التمويل.
كما يجوز في إطار هذه الاتفاقية تمويل نفقات محلية في حدود 30 % من قيمة التجهيزات والخدمات التركية وذلك حسب طبيعة المشروع.

وتنص كذلك هذه الاتفاقية الإطارية على انه:

بالنسبة للصنف الأول الخاص بتمويل الصادرات التركية من التجهيزات سيتم لاحقا إبرام اتفاقية قرض تكميلية عامة تحدد الشروط الخاصة بهذا الصنف من التمويل.
بالنسبة للصنف الثاني المتعلق بتمويل المشاريع سيتم إبرام اتفاق قرض خصوصي لكل مشروع حضي بموافقة البنك التركي يحدد الشروط الخاصة بهذا الصنف من التمويل.

2. مبلغ القرض :

مائتـا مليون (200.000.000) دولار أمريكي أي ما يعادل 320 مليون دينارا تونسيا .

3. طريقة السحب:
بالنسبة إلى الصنف الأول يكون السحب على هذا التمويل حسب كل عقد تم إبرامه لاقتناء معدات وتجهيزات ذات منشأ تركي بعد موافقة الجهة المقرضة.

أما بالنسبة إلى الصنف الثاني من التمويل فان السحب يتم لفائدة كل مشروع ذي أولوية في البنية الأساسية تمت الموافقة عليه من الجهة المقرضة.

4. شروط القرض

نسبة الفائدة : تنص اتفاقية القرض على أن نسبة الفائدة المعتمدة في السداد ستكون نسبة الفائدة التجارية المرجعية (CIRR). كما وقع الجانب التركي (كتابة الدولة للخزينة) على مذكرة تعهد التزم بمقتضاها بتخفيض هذه النسبة إلى حدود 1.5 % وذلك بدفع الفارق

بين النسبة المذكورة بالاتفاقية والنسبة المحددة بـــ 1.5 % التي سيعتمدها الجانب التونسي عند سداد فوائض القرض لدى البنك التركي للتصدير والتوريد.

مدة السداد :

- **<u>بالنسبة للصنف الأول</u>** والمخصص لتمويل اقتناء معدات وتجهيزات ذات منشأ تركي، فان مدة السداد ستكون سبعة (7) سنوات منها فترة إمهال بستة أشهر (6) يمكن أن تتغير حسب نوعية التجهيزات والمعدات.
- **<u>بالنسبة للصنف الثاني</u>** والمخصص لتمويل مشاريع في القطاعات ذات الأولوية فان مدة السداد ستكون عشر (10) سنوات منها فترة إمهال تقدر بستة أشهر (6) يمكن أن تتغير حسب نوعية المشروع.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.